# ثورة الفلاحين وحوادث الستين في لبنان (١٨٥٨- ١٨٦٠)

أ.م. عبد السلام محمد مهدي

وزارة التربية

# *PEASANTS' REVOLUTION AND THE SIXTIES INCIDENTS IN LEBANON (1858- 1680)*

*Asst. Prof. ABDUL SALAM MOHAMMAD MAHDI*
*Ministry of Education*

## ملخص البحث

**ان طبيعة الارض اللبنانية ، جعلت من جبالها ملجأ لكثير من الاقليات الدينية ، التي عمدت الى التقوقع على نفسها ، بعيدا عن هذا الحكم أو ذاك ، إلا أن التنوع الطائفي على ما أنطوى عليه من اختلافات مذهبية ، لم يمنع من نشوء زعامات إقطاعية ، قادت تجمعات طائفية مختلفة ، مما جعل الطابع الاقتصادي – الاجتماعي يتعدى الحدود الطائفية ، وهو ما كان يؤدي إليه تنافس الأمراء وكبار المشايخ وهو ما كان يتأكد ، حين يتضامن الزعماء الإقطاعيون من اجل مواجهة عدو مشترك ، كلما أتحد الفلاحون ، من دروز ومسيحيين ومسلمين ، دفاعا عن قضية اقطاعية.**

**كما أن التنافس الدولي على النفوذ في لبنان، وخاصة التنافس البريطاني- الفرنسي بالدرجة الأساس أجج الصراع الطائفي في لبنان من خلال مساندتهم لطائفة دون أخرى ، ودعمهم لها بشتى السبل لتعزيز نفوذهم ومكانتهم في لبنان ، وأن تضارب مصالح هذه الدول واختلاف أهدافها السياسية والتنافس الاستعماري بمختلف أهدافه ، كانت من أهم العوامل التي أججت الصراع والمذابح والحروب الأهلية في لبنان.**

## *Abstract*

***The nature of the Lebanese territory is reason that has made its mountains a refuge for many religious minorities, who have sought to seclude themselves, away from this or that rule. However, the sectarian diversity, including the sectarian differences involved, did not prevent the emergence of feudal leaders that led sectarian gatherings. differences, which made the socio – economic character transcend sectarian boundaries, which was led to the rivalry of prince and senior sheikhs, which was confirmed when the feudal leaders united in order to confront a common enemy , whenever the peasants united , including Druze, Christians and Muslims, in defense of a feudal cause.***

***The international competition for influence in Lebanon, especially the British – French competition in the main, has fueled the sectarian conflict in Lebanon through their support for one sect over the other, and their support for it in various ways to enhance their influence and position in Lebanon. and the conflicting interests of these countries and their different political goals and colonial competition with its various objectives it was one of the most important factors that fueled conflict, massacres and civil wars in Lebanon.***

**المقدمة**

لا يمكن تحديد حدود جبل لبنان تحديداً يصدق عليه في جميع اطواره، لأنه يضيق تارة ويتسع تارة اخرى بحسب قوة الامير او الوالي الذي يتولى ادارته وفقاً لنظام اقطاع الارض والالتزام، الذي تبناه السلاطين العثمانيون في الاراضي العربية التي دخلت ضمن اطار الهيمنة العثمانية ، والذي حددت بموجبه السلطة السياسية في جبل لبنان بمنصبي الامير الحاكم والمقاطعجي، ويعد الامير صاحب السلطة السياسية العليا ويسمى (الحاكم) ، وكان الباب العالي العثماني، يصدر أمر "فرمان" تعيينه باسم السلطان عن طريق والي صيدا، اما المقاطعجي فيأتي في المرتبة الثانية بعد الامير في سلم الهرم السياسي والاجتماعي لنظام الحكم اللبناني، لتأتي بعدها عامة الشعب في المرتبة الثالثة في ذلك النظام، ليكرس نظام الادارة العثماني في جبل لبنان لأنه ابقى الزعامات الاقطاعية القائمة على حالها واختار من بينها حكاماً يرأسون النظام الاقطاعي وهم في الوقت ذاته زعماء لعدد من الاسر الاقطاعية[١].

ويمكن القول ان الطبقية غدت عرفاً سائداً في جبل لبنان، وان النظام الاقطاعي صار بشكل واضح، احد المقومات الاساسية للحياة السياسية والاجتماعية في جبل لبنان في العصر الحديث، وقد بدا ذلك بشكل متميز من خلال الدور التاريخي الذي مارسته اكبر الوحدات الاجتماعية عدداً في التأثير في رسم صورة الحياة السياسية في بنيتها التقليدية، وهم الموارنة والمسلمون من الدروز وغيرهم من الطوائف الاخرى [٢] .

كانت احوال جبل لبنان في القائمقاميتين هادئة في اعقاب تطبيق نظام شكيب افندي الذي خلق إدارة ذاتية في قسمي الجبل ووجه ضربة قاسية للنظام الإقطاعي ونفوذ الإقطاعيين ، وتمتع القائمقامين ، الماروني والدرزي ، بنوع من الحكم الذاتي ومع أن مشكلة المناطق المختلطة ، لم تحل جذريا إلا أن هذا الحكم الذاتي ، أعطى الجبل فترة من الراحة والهدوء ساعدت على نمو اقتصاده واتاحت فرصا للتأمل في

اوضاعه، السياسية والاجتماعية ، مما اسفر عن انحسار المشكلة السياسية والطائفية الى حين ، وظهور التيارات الاجتماعية والاقتصادية[٣].

كان نظام القائمقامية يضع الحكم في يد القائمقام والديوان ( المجلس ) وبموت القائمقام الماروني ، حيدر ابي اللمع عام ١٨٥٤م ، تطلع الى المنصب اثنان من الاسرة عينها ، هما بشير عساف وبشير احمد واستطاع ثانيهما أن يفوز بالمنصب يدعمه القنصل الفرنسي ، دو ليسبس، بينما كان القنصل الانكليزي ، مور ، يدعم بشير عساف[٤] .

شعر بشير احمد بأن سلطاته ستظل مقيدة ما دام الاقطاعيون متمتعين بامتيازاتهم وشعر هؤلاء بدورهم ، أن هذا النظام كان يهدد سلطاتهم وبذلك بدا صراع بين الطرفين ، وبحثا عن قوة ضاربة يستطيع كل من الطرفين استخدامها لإحراج مركز الآخر ، عمد القائمقام والإقطاعيون الى استخدام الفلاحين ، وبدا الاقطاعيون في مكانة اقوى بسبب كراهية الفلاحين للقائمقام، لتشدده في جمع الاموال الاميرية منهم، في وقت كانت فيه البلاد تعاني ازمة اقتصادية ، اثقلت كواهلهم وزادت من تدهور أوضاع الإقطاعيين الاقتصادية ، ولهذا اتجه الإقطاعيون الى تعويض خسائرهم المادية عن طريق زيادة الضغط على الفلاحين ، بل صادروا دخولهم المحدودة ، وأدى اعتماد القائمقام والإقطاعيين في منازعاتهما على الفلاحين الى اشعار هؤلاء بقوتهم وبحقوقهم التي كفلها لهم القانون العثماني ، وهكذا بدأت الأمور تخرج من أيدي الطرفين المتنازعين ، وبدأت الثورة الاجتماعية تتلظى[٥].

**التقسيم الطبقي للمجتمع اللبناني**

امتاز المجتمع اللبناني بتنوع طبقاته الاجتماعية التي شكلت باندماجها عبر السنين وحدة بشرية استطاعت الحكم بقدر من الاستقلالية عن الدولة العثمانية، هيئتها الظروف الطبيعية لها من جبال منيعة سكنوها وتكيفوا معها منهم الامراء والمقدمون والمشايخ ورجال الدين والفلاحون[٦].

برز الامراء كطبقة اختصت بها بعض الاسر اللبنانية نتيجة تقديمها خدمات جليلة لحكام البلاد العربية والاسلامية فعند دخول العثمانيون الى بلاد الشام عام ١٥١٦م ، وقفت العديد من اسر لبنان الى جانب السلطان سليم الاول ( ١٥١٢-١٥٢٠) في حربه ضد المماليك ، فأقرهم السلطان العثماني على حكم المقاطعات اللبنانية وبالمقابل فقد امتيازاته من اتخذ موقفاً معارضاً . ومن الاسر الاميرية التي برزت في ذلك الوقت التي قدر لبعضها ان تحكم المقاطعات اللبنانية لسنوات طويلة هي: اسرة آل معن الدرزي ، واسرة آل شهاب الدرزية ، وآل ارسلان الدروز ، آل عساف التركمان ، آل سيفا الاكراد ، آل حرفوش الشيعة ، آل ابي اللمع الدروز وآل علم الدين الدروز[٧].

اما طبقة المقدمون فهم ممن تولوا مسؤولية جمع الضرائب والجزية من الموارنة، متخذين من مناطق جبيل والبترون والمتن مستقراً لهم ومن اهم الأسر التي تولت ذلك هي اسرة بني الشدياق والذين تولوا هذا المنصب في ظل حكم آل عساف، وكذلك وجد للشيعة مقدمون في جبل عامل وهم آل صغير، فهم كالحكام على مقاطعات معينة نيابة عن الوالي أو الامير[٨].

أما المشايخ فهم بيوتات مهمتهم ادارة المقاطعات الصغيرة نيابة عن الامراء ، ووجدت العديد من هذه البيوتات التي اصبح لها نفوذ وهم اغلبهم من الدروز والموارنة والروم الارثوذكس[٤].

كان للشيعة مشايخهم وهم آل حمادة الذين سكنوا في جبيل والبترون واصبحوا ملتزمين بها في القرن الخامس عشر، الا ان الشهابيين ومنذ بداية حكمهم قد حاربوهم ، مما ادى الى فقدان مكانتهم كملتزمين[٩].

اما ما يخص طبقة رجال الدين ، فأن صفاتهم وتسمياتهم اختلفت باختلاف مذاهبهم فرجال الدين الدروز يطلق عليهم العُقال لاتباعهم منهجاً في الحياة يكونون فيه على درجة عالية من التعقل والزهد ولتميزهم عن عامة الناس من اتباع المذهب الدرزي وهم الجّهال لجهلهم التام بتعاليم مذهبهم . في حين امتازت النصرانية بتنوع

درجات رجال الدين التابعين لمذاهبها المتعددة فرجال الدين النصارى او ما يسمى بالاكليروس وبالتحديد الموارنة يشكلون الغالبية في المقاطعات اللبنانية وفي مقدمتهم البطريريك وهو رأس الكنيسة المارونية(١٠).

ولخصوصية جبل لبنان من الناحية الاجتماعية ، حيث تعدد الاديان والمذاهب وما تبعها من حقوق والتزامات بين سكان الجبل والدولة العثمانية من جهة وتدخل الدول الاوربية في شؤون الدولة العثمانية جعل النظام السياسي والاداري في القائمقامية له نظامه الخاص به في ظل الحكم العثماني(١١).

**ثورة الفلاحين في كسروان ١٨٥٨م**

في عام ١٨٥٤م، ظهرت على المسرح السياسي اللبناني شخصيتان لعبتا دورا خطيرا في احداث السنوات القليلة القادمة ، وهما الامير بشير احمد ابو اللمع ، والبطريرك بولص مسعد ، ما أن توفي قائمقام النصارى الأمير حيدر ابو لمع حتى تنازع المرشحون على تبوأ منصبه ، وفي ١١ مايس ١٨٥٤م عين ابن اخيه الامير بشير عساف ليشغل كرسي القائمقامية مؤقتا لأربعة اشهر ونصف ريثما يدور البحث عن خلف صالح ، وقد تم هذا الاختيار هذا لا لأن الامير المذكور كان موضع ثقة عمه الراحل ومندوبه في المجلس خلال السنوات الثلاث الاخيرة فحسب، بل ايضا بحسب توصية القناصل الاوربيين ، وانتهزت الاحزاب والجماعات هذه الفرصة لتطالب بتعديل نظام الحكم نفسه في القائمقامية المسيحية ، من ذلك أن بطريرك الروم الارثوذكس في دمشق ناشد المشير نامق باشا أن يعين القائمقام النصراني من طائفة الروم الارثوذكس ، فأن تعذر ذلك فهو يفضل تعيين حاكم مسلم ، وطبيعي ألا يوافق نامق باشا على نقل هذه الرغبات الى الباب العالي غداة نشوب حرب القرم بين الامبراطورية الروسية والدولة العثمانية في ٤ تشرين الاول عام ١٨٥٣(١٢).

أما اوساط اسرة آل الخازن ذات النفوذ العظيم والاملاك الشاسعة في كسروان ، فإنها لم تكن راضية عن تبعيتها لأسرة ابي لمع التي كان ينبغي أن يؤخذ منها قائمقام النصارى بموجب ترتيبات عام ١٨٤٢، ولذا فقد توجه البطريرك الماروني نفسه

وهو خازني الى القنصل البريطاني المستر مور( Moor) في بيروت ونقل اليه مقترحات اسرة الخازن الثلاثة بصدد حكم قائمقامية النصارى وهي[١٣] :

١- أن يخلف الأمير اسماعيل ابي لمع أباه الأمير حيدر شريطة أن يتخذ سكرتيرا اداريا من أحد مشايخ آل الخازن.

٢- أن يستلم شيخ خازني بعد اسماعيل ابو اللمع.

٣- ان يحكم مقاطعجية الجبل مقاطعاتهم مباشرة تحت اشراف المشير نامق باشا دون حاجة للقائمقام.

ولكن قنصلي فرنسا وبريطانيا اتفقا غداة حرب القرم على ترشيح بشير احمد ابي اللمع لمنصب القائمقامية ، وصدر فرمان تعينه من الاستانة في ١٣ آب ١٨٥٤م ، وصرف النظر عن الأمير بشير عساف لأنه على حد قول المستر مور نفسه ، تنقصه الخبرة والمؤهلات الشخصية للحاكم[١٤].

**<u>الامير بشير احمد والخلاف مع آل الخازن</u>**

واجه الأمير بشير احمد منذ ايام حكمه الاولى عداوة المشايخ الخازنيين الذين كانوا في الواقع شبه مستقلين بكسروان ، واسرتهم اقوى نفوذا واوفر ثروة وجاها وشهرة من آل ابي لمع ، كما واجه الأمير عداوة الاكليروس الماروني ، لأن القائمقام الجديد ولد درزيا ، ولم يكن معروف بإخلاصه للحياة الدينية المارونية. وكان من الممكن أن تخفف حدة الخلاف الشخصي بين القائمقام والكنيسة المارونية ، لولا وجود البطريرك بولس مسعد على كرسي البطريركية ، فإن تمسكه الشديد بمعتقداته الدينية وكرهه الملحوظ للطبقة الاقطاعية وهو ابن اسرة متواضعة من كسروان ، وتمثله رغبة رجال الاكليروس في أن يحل محل المشايخ ، بعد أن اتاح لهم نظام شكيب افندي الظروف الملائمة لتهديم السلطة الاقطاعية التقليدية ، كل ذلك ساعد على تزايد الخلاف بينه وبين الأمير بشير احمد ابي لمع من جهة ، وبينه وبين آل خازن الذين يمثلون الارستقراطية في كسروان من جهة اخرى ، في حين كان مثلث النزاع يكمل

بخلاف هؤلاء بعضهم مع بعض . على أن عواقب بغض الاكليروس لم تؤذ القائمقام ، وإنما نزلت شرورها على رؤوس المشايخ وآل الخازن[١٥].

وإذا كان الإقطاعيون قادرين ، بما كان لديهم من سلطات ، على تحريك الفلاحين ضد القائمقام ، بشير احمد ، فقد كان القائمقام بدوره ، يستطيع أن يحرك قطاعات لها قدرتها ، ضد الاقطاعيين مستغلا ما كان يعانيه الفلاحون من جراء التقاليد الاقطاعية التي يتمسك بها الاقطاعيون ، ومن اهمها(١٦) :

١- تقديم الهدايا والهبات الى الاقطاعيين في المواسم والاعياد.

٢- الرسوم الإضافية التي يجبيها الإقطاعيون من الفلاحين ، وهي إن كانت مقبولة ، قبل القرن التاسع عشر ، فلإنها أصبحت مرفوضة لعدة تطورات حدثت في ذلك القرن ، واهمها مبدأ المساواة الذي طبقته الإدارة المصرية وسارت عليه الدولة العثمانية بإصدارها خط كلخانة ١٨٣٩م والخط الهمايوني ١٨٥٦م.

٣- أن يكون للإقطاعي ولأسرته نوع من السيادة على الفلاحين، قد تصل الى حد علاقة السيد بالتابع ، وهو ما لم يقبله الفلاحون ، خلال تلك المدة.

ان عواقب عصيان آل الخازن على القائمقام بشير احمد لم تقع عليه ، وإنما وقعت عليهم ، أما كيف تحولت حركة العصيان هذه ضد القائمقام الى حركة عصيان الفلاحين ضد آل الخازن ، فمسألة فيها كثير من الحدس والتخمين ، ان آل الخازن ، او بالأصح الثائرين منهم على القائمقام كانوا يهدفون الى عرقلة سير الادارة في الجبل والى انقاذ ما يمكن انقاذه من امتيازاتهم واملاكهم المهددة ، ومن نفوذهم المتداعي الذي يطمح اليه الاكليروس الماروني المرتبص وان هؤلاء المشايخ لم يتمكنوا من التوافق مع الظروف الجديدة التي اوجدتها التحولات الاقتصادية الحديثة وانظمة الحكم الجديد الذي اضعف نفوذهم الى حد كبير، ولم يواجهوا حماية املاكهم الموروثة وامتيازاتهم السابقة الا بالوسائل التقليدية التي تعتمد على ميزات السيادة والتفوق الاجتماعيين ، وان كانوا احيانا يضطرون لبيع بعض اراضيهم الى الفلاحين الذين اثرى كثيرون منهم بشكل ملحوظ(١٧).

**حركة الفلاحين ومطالبهم**

اما حركة الفلاحين فقد استهدفت التخلص من مظالم المشايخ الاقطاعيين ، ومن مطالباتهم الجائرة والهدايا الالزامية والديون المتراكمة التي قد تبلغ نسبة فائدتها من ( ٢٠-٥٠) بالمائة . وكان من الطبيعي ان تلقى حركة الفلاحين ضد مشايخهم تأييدا ليس من القائمقام فحسب، وانما من الالكيروس الماروني الذي صمم على ان يحل محل الأسر الاقطاعية في القيادة المدنية ، بعد أن اصبح لهم بموجب نظام شكيب افندي صوت مباشر في تعيين الوكلاء(١٨).

ان مشايخ آل الخازن سعوا الى جر فلاحيهم للنزاع بتحريضهم على كتابة " المعاريض" ضد القائمقام ، وان المشايخ الذين اجتمعوا في زوق الخراب في ١٥ آذار ١٨٥٨ اتخذوا التدابير لانتخاب وكلاء من الفلاحين لقرى جنوب كسروان ، وسلموا الفلاحين اختاما يختمون بها عرائض الشكوى، وهؤلاء الفلاحين الذين قذفتهم مشايخهم في المعركة وجدوا الفرصة مناسبة لوضع قواهم في خدمة حاجاتهم وامانيهم(١٩).

عقد وكلاء القرى اجتماعا سريا في مطلع تشرين الاول ١٨٥٨م، قرروا فيه على نشر راية العصيان ورفع تسلط المشايخ ، ولم تلبث حوادث الاستفزاز والاعتداء ان تكررت ضد المشايخ الخازنينن فشق عليهم ذلك كثيرا وفكروا في تأديب اهل قرية زوق ميكائيل التي انتشرت فيها الحركة ، وشرع الفلاحون والمستاؤون يتسلحون للإغارة على املاك المشايخ وطردهم منها ، وتفاقمت الفتنة لا سيما بعد تردد اشاعة اطلاق النار على طانيوس شاهين زعيم الحركة ، وهو بيطار أمي كان مستخدما في دير الآباء العازاريين في قرية ريفون ، فأنقض الفلاحون على مشايخهم في اماكن متعددة ، واغتصبوا املاكهم وحصروا ربعها في ايديهم وقتلوا بعضهم ، وفر

معظم المشايخ الخازنيين الى بيروت وما جاور كسروان ، وامتدت الحركة من كسروان الى المتن وانتقلت السلطة الفعلية الى الرؤوساء الشعبيين بوجه عام(٢٠).

إن مطالب الفلاحون قد عبروا عنها برسالة اشبه ما تكون بـــ " البرنامج الثوري" موجهة من سكان قرى الجديدة وعرامون وغوسطا بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٨٥٩م الى البطريك بولس مسعد ، وتتلخص في طلب المساواة في توزيع الضرائب ، وابطال المظالم والهدايا الالزامية للمشايخ في المناسبات ، تمثيل شعبي للأهالي ، مساواة الجميع امام القانون وفي الهيئة الاجتماعية(٢١).

واقترح في مسالة التمثيل السياسي ايجاد مأمورين ( موظفين) ، يختار منهم مأمور واحد من آل الخازن يحصر مسؤوليات اسرته بيده ويساعده وكلاء يمثلون اهالي القرية ، ولكن بعد ان استلم طانيوس شاهين زعامة الفلاحين تغير الاقتراح ، فطلب الفلاحون مأمورا أو أكثر منهم ومن ثم عقدوا اجتماعات في كسروان وانتخبوا زعيمهم شاهين مديرا لشؤونهم يتبع القائمقام بدلا من المشايخ الخازنيين اصحاب الاقطاعية ورؤسائهم السابقين(٢٢).

إن مطالب الفلاحين كانت تستهدف قبل كل شيء اسقاط سلطة وامتيازات المشايخ ، وهم في ذلك يلتقون مع رغبات الاكليروس الماروني لأنه يزيل نفوذ خصومهم ، ومن غير المستبعد ان يكون الكهنة قد أسهموا في انشاء هذه المطالب الموجهة الى البطريرك الماروني(٢٣).

ان اختلاط الرهبان بالأهالي وتدخلهم اليومي في حياة الفلاحين ، كشف عن مدى الارهاق الذي يقاسيه هؤلاء، والحقد الذي يكنونه لمشايخهم . ان الظروف التي وجد فيها رجال الاكليروس كانت تدفعهم دفعا لأضعاف الخازنيين وليلعبوا دورا رئيسيا في ازاحتهم ، ولا عجب اذا رحب الرهبان بتعاظم موجة السخط الشعبي ، وإذا دعموا الحركة الثورية ، فالكهنة جميعا من الطبقة الشعبية ، وبما أنهم يؤلفون غالبية الطبقة الواعية المتنفذة بين الأهالي ، لذلك كانوا يضيقون ذرعا بصلف الارستقراطية الإقطاعية ويطمحون لأخذ زمام الادارة المدنية من اولئك الجهلة العتاة(٢٤).

في هذه الظروف اصبح الفلاحون أدوات في يد القائمقام والإقطاعيين ، لتحقيق اهدافهما الخاصة من دون مراعاة لمصالح الفلاحين الذين ساءت أوضاعهم الاقتصادية ، مما حملهم على إعادة النظر في دورهم(٢٥).

واسفر الانفتاح الاقتصادي على اوربا ، عن نمو الطبقة البرجوازية وانتعاش بيروت وبعض المدن الصغيرة ، ورأت هذه الطبقة البرجوازية الرأسمالية المعروفة بعدائها الشديد للإقطاعيين في نقمة الفلاحين على هؤلاء فرصة للقضاء على الامتيازات الاقطاعية ، فبادرت الى التعاون مع هؤلاء الناقمين(٢٦).

ومع شعور الفلاحين بقدرتهم على التحرك دفاعا عن مطالبهم ، تهيأ المناخ العام لظهور نوع من القيادات والتجمعات القيادية ، لتتولى مسؤولية ذلك التحرك، ولقد سبق الفلاحين أن اختاروا وكلاء عن كل قرية ، فكان ذلك سابقة حذا حذوها الثوار الفلاحون عام ١٨٥٨م ، فاختارت زحلة شيخ شاب، وشكلت مجلسا بلديا ، وامتنعت عن طاعة الإقطاعيين اللمعيين ، ومثلها فعلت غزير . واستشرت الفكرة حتى اصبحت الحركة في حاجة الى قائد(٢٧).

كان الفلاحون قادرين على افراز قيادة تحاور الإقطاعيين ، كذلك كانت البرجوازية الصغرى مستعدة لتقديم الزعامة ، التي تستطيع موقف الند امام الاقطاعيين ، وتحظى في الوقت عينه باحترام الفلاحين ، كزعامة صالح جرجس صفير من عجلتون وحبيب الخوري العقيقي، من كفر ذبيان ، ولكن الانتماء الطبقي البرجوازي جعل هذه الزعامة معتدلة ، وغير مستعدة لقيادة الثورة الفلاحية الى اقصى مطالبها ، بل اثرت الحلول الوسط . ومثل هذه الزعامة ، يمكن أن ينجح في اتجاهاته المعتدلة، إذا ما وجد لدى خصومه الإقطاعيين شيئا من اللين، والقدرة على تفهم حقيقة الاوضاع الجديدة. إلا إن الإقطاعيين ، شأنهم شأن غيرهم من الأرستقراطية التقليدية كانوا غير قادرين على إدراك حقيقة التغير الاجتماعي ، وتمسكوا بما يرونه حقوقا موروثة ، مما أدى الى دفع الحركة الفلاحية الى التطرف وافراز زعامة فلاحية صعبة المراس، لا تعترف للإقطاعيين باي امتيازات، وتطالب بحقوق الفلاحين

القانونية، ولهذا مهد فشل صالح جرجس صفير وحبيب الخوري العقيقي، في التوصل الى تسوية معتدلة مع آل الخازن على الرغم من اتساع نطاق الثورة الفلاحية على الإقطاعيين ،إذ شملت " ريفون" و" القليعات " " عشقوت" " وداريا" و"جعيتا" و "غزير" وغيرها مهد الطريق نحو انتقال زعامة الحركة الى طانيوس شاهين من ريفون وكان معروفا بشدة عدائه للمشايخ الإقطاعيين(٢٨).

وهنالك ما يشير الى إن البطريرك كان يحابي ثورة الفلاحين ويتستر عليها ، لقد كان بولص مسعد ورجال الاكليروس يحابون طانيوس شاهين ويتصلون به من بعيد ، تكشف عن اندماج رجال الدين فيها بما هو ابعد من التوسط المزعوم بين طرفي الصراع ، وهي وإن ازاحة الستار عن امتعاض الاكليروس وعدم اقرارهم تدابير شاهين القاسية الهوجاء وتذبذبه وغموضه واتصالاته ليس معهم ومع القنصل الفرنسي فحسب، بل حتى مع بعض الخازنيين انفسهم، ولكنها كانت من قبيل العرض ، أو من قبيل الايهام الذي يحيط زعيم الحركة به نفسه ليمنع اعدائها من ان يجمعوا امرهم ضدها ، فلا حاجة للاستعجال طالما أن الجوهر الذي ينبغي تغليبه قد تحقق وهو اسقاط الاقطاعية القوية(٢٩).

**دور السياسة الاجنبية في تغذية الاستياء بين الفلاحين ومشايخهم**

كانت السياسة الاجنبية ولاسيما الفرنسية لم تكن بمعزل عن العلاقة بين رجال الاكليروس وثورة الفلاحين ، التي كان عملاؤها وقناصلها يمرّون عبر مظاهر الترحيب الشديد بهم ، في الجبل ، ومعالم الزينة والابتهاج بقدومهم مما يجعلهم يطمئنون غاية الاطمئنان الى مشاعر المودة الصميمية التي يكنها الموارنة عموما لفرنسا ، وبديهي أن الاكليروس الماروني كان لا يدخر وسعا في تنمية هذه المشاعر وتغذيتها وتوثيق عرى الاتحاد مع الدولة الكاثوليكية حامية كاثوليك الشرق(٣٠).

وفي إطار التنافس السياسي والاقتصادي بين الدول الكبرى على خيرات واستراتيجيات الشرق الادنى، كان يمكن للقناصل الفرنسيين وعملائهم أن يستفيدوا من بسط حمايتهم على " اكليروس" طموح تهيأت له ظروف ملائمة للوثوب الى

السلطة في البلاد ، وإقامة إدارة يرأسها البطريرك والأساقفة، وخطة الفرنسيين وهي خطة الاكليروس نفسه ، وتتلخص في تغذية استياء الفلاحين من مشايخهم ، وكانوا يدركون مدى هذا الاستياء من خلال علاقتهم الوطيدة بالاكليروس، فإذا نجحت خطة تأييد الفلاحين واتخاذهم آلة لسحق المشايخ الموارنة انصار السياسة البريطانية ، اصبح من الممكن من هذه الحركة " الشعبية الاجتماعية" من كسروان الى المناطق المختلطة لاستغلال ما بين الفلاحين ومشايخهم من اية طائفة كانوا ، طالما إن السياسة البريطانية التي ترمي لوضع حد لتغلغل فرنسا في المشرق ، تؤيد قوى المقاطعجية المحافظة ، وتدافع عن سلامة الاوضاع الراهنة(٣١).

إن تأييد السياسة الفرنسية لثورة الفلاحين يبدو بجلاء من تعضيدها للقائمقام بشير احمد الذي لعب دورا لا يستهان به في تغذية هذه الحركة ، ومن مؤازرتها لطانيوس شاهين الذي أثار هواجس عملاء بريطانيا حينما رفع ذات يوم عيد ، العلم الفرنسي في بلدته ريفون ، وأعلن أنه يفكر في جعل مقاطعة كسروان تابعة لفرنسا(٣٢).

إن القنصل الفرنسي بنتفوليو كان يمكنه أن يتدخل لو شاء ، للإصلاح ما بين الفلاحين ومشايخهم وللحيلولة دون تفاقم شرور الثورة، فالدالة الكبرى التي كان يتمتع بها قنصل فرنسا على الموارنة ، كانت افضل وسيلة للتوفيق بين طرفي النزاع، ولكنه رفض ان يفاوض البطريرك بناءا على طلب يوسف كرم ، لعقد الصلح بين الجانبين(٣٣).

إن القنصل الانكليزي مور يضع مسؤولية تحريض الفلاحين على عاتق الحكومة العثمانية ، وحجته لتبرير ذلك لا تختلف كثيراً عن حجة زميله القنصل الفرنسي ، تحريض الشعب طورا ، ومساعدة المشايخ للتغلب على الشعب طورا اخر ، والغاية حمل الفريقين على طلب والٍ عثماني لأنه وسيلة الراحة التامة ، ويرى مور أن يأس الأهالي في زحلة من التسويف في القطع بمسألة تظلمهم من القائمقام المسيحي قد دفعهم لاستمالة الحكومة وضمان أمن مدينتهم في المستقبل بعد أن عمت الفوضى وانعدام الأمن في الجبل ، والغرض من هذا التسويف في نظره حملهم على التنازل

عن الامتيازات التي ضمنتها لهم الدول الاوربية ، بحيث يكون جبل لبنان تحت الحكم العثماني المباشر(٣٤).

ولاحظ مور أن والي صيدا خورشيد باشا لو كان مخلصا في توطيد الأمن والنظام لتوفر له النجاح بالوسائل الموضوعة تحت تصرفه دون حاجة للجوء الى القوة المسلحة ولم يستطع مور ان يتصور أن " حفنة من الفلاحين يتجرأون لوحدهم على تحدي سلطة الباب العالي(٣٥).

أخذت حدة المشكلات والتنافس تأخذ طابعا متطرفا بعد مشاركة العامة فيها، ففي القائمقامية النصرانية واجه الأمير بشير احمد أبو اللمع تنافسات إقطاعي آل خازن وال حبيش، بسبب تقربه من الفلاحين والاكليروس، ووصل الأمر إلى إقدام القائمقام على اعتقال بعض أعيانهم في عامي ١٨٥٥ و١٨٥٦ فما كان منهم إلا أن حرضوا أهالي مدينة زحلة ضده في عام ١٨٥٧ وتمردوا على حكمه بإقامة مجلس اختياري من ستة أعضاء، فرد عليهم بأن توجه بنفسه إلى قمع هذه الحركة وتحريض الفلاحين على أعدائه من الإقطاعيين، وبدأت الحركة الفلاحية في منطقة غزير، فاحتج المشايخ على هذا الأجراء، وقدموا العرائض إلى الوالي والقناصل مما اضطر القائمقام إلى الهروب، أما الأهالي فاخذوا بتجميع أنفسهم وتشكيل لجان اختارت (شيخ شباب) ممثلا عنها، وهكذا غرقت القائمقامية النصرانية بفوضى عارمة اضطر آل خازن بعد فشلهم في تشكيل تكتل للإقطاعيين من مفاوضة قادة الفلاحين الذين زادوا من مطالبهم، كلما قدم آل خازن تنازلات، وكان طانيوس شاهين (١٨١٥-١٨٩٥) زعيم الحركة، مشهوراً بميله إلى العنف، فقرر في عام ١٨٥٩ طرد آل خازن من كسروان، وكانت هذه الحركة قد لقيت تأييدا قويا من قبل السلطات العثمانية مما جعل بقية الإقطاعيين يتجنبون الخوض فيها وتركوا آل خازن لوحدهم ، لقد تمكنت هذه الحركة بعد عدة حركات فلاحية قامت في جبل لبنان واتخذت شكلا يعرف بـ(العامية) بدأً من حركة انطلياس في عامي١٨٢٠ و١٨٢١ وحتى حركة عام ١٨٤٠ كلها تصب في طريق الحركة

الشعبية الفلاحية التي جسدت حركات لبنان طيلة المدة الممتدة من منتصف القرن الثامن عشر، وحتى أواسط القرن التاسع عشر(٣٦) .

ازدادت الأوضاع سوءا ،على الرغم من أن والي صيدا كان يدعم الفلاحين، إلا انه كـــما يبدو كان يخشى من اتساع هذه الحركة فبادر إلى إرسال حاميات عسكرية ( قليلة) نشرها في قرى كسروان، وذلك للحيلولة دون انتشار جذوتها إلى بقية القرى والمقاطعات، وحاول البطريرك الماروني أن يظهر بمظهر الوسيط في هذه الحركة على الرغم من أن موقفه المؤيد للفلاحين لا يمكن التغاضي عنه، ولعل ذلك ناجم عن توجسه من تنامي شعبية طانيوس شاهين(٣٧).

كان النزاع شديدا في القائمقامية المسيحية بين عدة احزاب: حزب الامير بشير احمد ، حزب الارستقراطية الإقطاعية ، حزب الاكليروس ، والحزب الشعبي ، وخلال مدة اربع سنوات (١٨٥٨– ١٨٦١) ، قامت في كسروان والمتن أدارة أشبه ما تكون بالجمهورية الشعبية وكانت مقاليد الأمر فيها بيد رؤوساء اعترف بهم الأهالي ، وهؤلاء كانوا تحت رئاسة طانيوس شاهين ، وشأن كل الثورات لم تخل ايامها من حوادث النهب والقتل(٣٨).

أما القائمقام بشير احمد فلم يكن له الامر من شيء، وظل قابعا في بيروت تلاحقه اتهامات البطريركية والأقطاعيين والقنصلية البريطانية في حين كان الوكلاء العثمانيون والفرنسيون يدافعون عنه . وبقيت كسروان في يد طانيوس شاهين وفلاحيه الثوار في خلال الحرب الاهلية التي اندلعت بين الموارنة والدروز سنة ١٨٦٠ وما بعدها حتى آذار ١٨٦١ ، عندما طرده يوسف كرم وأعاد مشايخ الخازن الى املاكهم(٣٩).

أما في القائمقامية الدرزية فكانت الاحوال هادئة نوعا ما وأن بدا نسبيا، التحزب الى يزبكيه بحماية قنصل فرنسا وجنبلاطية بحماية قنصل انكلترا ، وأن سعيد جنبلاط كان قد نصح المشايخ الخازنيين بتسوية النزاع الذي حدث بينهم وبين القائمقام المسيحي ، وذلك عندما توقع أن تمتد عدوى ثورة كسروان الى فلاحي

المناطق المختلطة فيعلنوا العصيان على المشايخ المقاطعجية الدروز، وربما سعى المشايخ الدروز لربط الفلاحين الدروز بعجلتهم لفصلهم عن تأثيرات ثورة كسروان وابعادهم عن صف القلاحين الموارنة(٤٠) .

**دور الكنيسة المارونية في حل الازمة**

سعت الكنيسة المارونية أو الإكليروس الماروني ، الذي كان على رأسه حينذاك ، البطريرك بولس مسعد الى وضع حد للأزمة بين الفلاحين والإقطاعيين عن طريق التوصل الى حل وسط. لقد كان الفلاحون يتطلعون فعلا الى الإكليروس الماروني ليكون وسيطا بينهم وبين الإقطاعيين ، ولكن الإقطاعيين تشبثوا بما اعتادوا من سلطات ، ففشلت الوساطة . وثمة من يرى أن الإكليروس ، كان مرتاحا لتلك الثورة الفلاحية ، لأنها ستقضي على زعامات البيوت القديمة ، مما يتيح للكنيسة الانفراد بالتوجيه السياسي للمنطقة ، فتصبح مقدراتها في يد الإكليروس(٤١).

كان رجال الدين الموارنة أقدر على التفاهم مع الفلاحين لمقاومة الأسر الإقطاعية ومناوأتها لهم ، وبدا من الطبيعي تعاطف الإكليروس مع الفلاحين ، بل إن وقوف الكنيسة خلال تلك الازمة بين الإقطاعيين والقائمقام ، بشير احمد ، يعني انها تسعى الى تحطيم الإقطاع ، إذ من مصلحتها أن تكون البلاد تحت حكم واحد مسيطر ، وليس تحت قوى حاكمة متعددة ، تعرّض المنطقة لخلافات تحد من نشاط الإكليروس ، فالمستقبل للحكم الأكثر ديمقراطية والذي يراعي مصالح الفلاحين ، ويزيل معوقات الاتصال المباشر بين الكهنوتيين والشعب(٤٢).

ومع أن وكلاء الفلاحين ، كانوا اكثر استجابة لجهود الإكليروس التوفيقية ، فإن الإقطاعيين أخذوا على الكنيسة المارونية ، انها لم تعلن انحيازها الكامل اليهم ، وتوالت الاجتماعات التي عقدها الإكليروس مع وكلاء الفلاحين ، ومع الاقطاعيين ، وعلى الرغم من أن مطالب الفلاحين كانت متواضعة ، فقد رفضها الإقطاعيون(٤٣).

ومن أهم الوثائق التي تكشف طبيعة اهداف حركة الفلاحين ، رسالة بعثت بها بعض القرى الثائرة الى البطريرك ، بولس مسعد في ١٧ كانون الثاني ١٨٥٩ ، حدد فيها الثوار مطالبهم ، التي عكست عدداً من الوقائع ، من اهمها(٤٤):

١- إن الفكر الديمقراطي ، القائم على اساس المشاركة الشعبية ، كان واضحا في اذهان الثوار، وخاصة المطالبة بوضع وكيل ، او وكيلين للعمل الى جانب المأمور، والمساواة والحرية ، والغاء كافة الرسوم غير القانونية ، أو الإقطاعية.

٢- إن الثوار كانوا معتدلين ، إذ حافظوا على بعض امتيازات المشايخ ، ولكنهم اصروا على أن واحداً فقط من الأسرة الإقطاعية هو المأمور ، وأنه هو وحده يتمتع بنوع من الامتيازات والباقون تسري عليهم القوانين التي وضعتها الدولة.

٣- إن الفلاحين اعترفوا بقيمة الإصلاحات العثمانية.

٤- إن هذه الوثيقة ، قدمت إلى البطريرك الماروني ،اعترافاً من زعماء الثوار ، بأنه فوق المنازعات القائمة.

وعلي اية حال ، فقد توصلت الكنيسة المارونية الى اتفاق مع الفلاحين أدى الى عودة آل الخازن الى كسروان ، ولكن بعد أن كانت الضربة التي وجهت الى سلطاتهم الاقطاعية ، قوية الى درجة تهاوت معها بسرعة منذ ذلك التاريخ بقايا النظام الإقطاعي ، لتحل محله البرجوازية الرأسمالية الحديثة(٤٥).

**حوادث الستين ( ١٨٦٠)**

كانت لبنان قبيل السيطرة العثمانية على بلاد الشام ١٥١٦ عبارة عن مقاطعات تحكمها اسر محلية لبنانية نيابة عن المماليك الشراكسة حكام مصر وبلاد الشام، ولم تكن تلك المقاطعات على درجة متساوية من القوة وحجم المساحة ففي شمال لبنان كانت هناك مقاطعة طرابلس وتحكمها اسرة آل سيفا وهي من الأسر الكردية، والى الجنوب منها تقع عكار والكورة والبترون وتتبع ادارياً طرابلس، تليها مقاطعة كسروان من حيث الاهمية ويحكمها آل عساف، ثم الشوف والخاضعة لحكم آل بحتر التنوخيين الذين أمتد نفوذهم السياسي الى مدينة بيروت والى شرق

الشوف تقع مقاطعتا البقاع ويحكمها آل حنش ووادي التيم ويحكمها آل شهاب، أما في الجنوب اللبناني فتقع مقاطعة جبل امل التي تحكمها أسرة آل سودون (٤٦).

وفي عام ١٥١٦م دخلت المقاطعات اللبنانية تحت سلطة الدولة العثمانية بعد القضاء على المماليك في معركة مرج دابق التي شارك فيها الى جانب السلطان العثماني سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) العديد من الأمراء اللبنانيين وهم الأمير فخر الدين المعني الأول والأمير عساف التركماني حاكم كسروان والأمير جمال الدين التنوخي اليمني حاكم مقاطع الغرب والأمير منصور الشهابي حاكم وادي التيم ، الا أن أمراء آل تنوخ القيسيين حكام الشوف لم ينضموا الى جانب العثمانيين، مما جعل السلطان العثماني يكافئ البعض ويقصي آخرين عن حكم مقاطعاتهم، فأصبحت التشكيلة الإدارية للمقاطعات اللبنانية كالآتي:

طرابلس يحكمها ولاة عثمانيون، عكار ضمن تبعية آل سيفا ، أما كسروان وجبيل، والكورة، والبترون والمتن فأسندت أدارتها الى عساف التركماني في حين أصبحت مقاطعة الشوف من نصيب فخر الدين المعني الأول بعد أقصاء التنوخيين القيسيين لعدم مناصرتهم السلطان في حربه، اما مقاطعة الغرب فقد آلت الى الأمير جمال الدين التنوخي اليمني وثبت آل شهاب على مقاطعة وادي التيم، أما مقاطعتا البقاع وبعلبك ، فأبقى السلطان حكامها السابقين وهم ناصر الدين بن الحنش والحرافشة (٤٧) .

وبمجيء العثمانيون الى بلاد الشام عام ١٥١٦م انضم الدروز من آل معن وآل شهاب الى جانبهم مما جعل السلطان سليم الاول ينعم عليهم بالحكم في مناطقهم ، وقد استطاع الدروز بقيادة الاسرة المعنية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين من البروز كقوة سياسية وعسكرية في مناطق لبنان ومن ثم تحدي الحكومة العثمانية وولاتها في دمشق وطرابلس خاصة في عهد فخرالدين المعني الثاني الذي تمكن من توحيد المقاطعات اللبنانية تحت سلطته واستمر هذا النفوذ خلال العهد الشهابي، الا ان تحول الامير الشهابي بشير الثاني الى النصرانية وتحديداً

المذهب الماروني ، جعل نفوذهم يتقلص، لتفضيل الامير الموارنة على حساب الدروز في ادارة شؤون الحكم، ولاضطهادهم خلال سنوات الحكم المصري للشام (١٨٣١م-١٨٤١م)، مما ولد لديهم شعوراً بالكراهية ضد الموارنة وبشير الثاني والمصريين على حدٍ سواء نتج عنه عدة انتفاضات خلال الحكم المصري ، وحرب بين الدروز والموارنة عام ١٨٤١م ، والتي كان من اهم نتائجها تقسيم المقاطعات اللبنانية عام ١٨٤٣م الى قائمقاميتين ، فأصبحت للدروز قائمقامية خاصة بهم واستمر العمل بهذا النظام حتى قيام الحرب الاهلية عام ١٨٦٠ بين الدروز والموارنة (٤٨).

**موقف الدول الكبرى من أحداث عام ١٨٦٠**

ما كانت ثورة الفلاحين تخبو حتى استعرت نار الطائفية ، بين الدروز والموارنة ، إذ تبين للدول الاوربية ، أن الدولة العثمانية اضعف من ان تقف في وجه الضغوط المتصاعدة سواء من الخارج أو من الداخل ، ولو لا بريطانيا وفرنسا ، لانهارت على يد روسيا ، خلال حرب القرم (١٨٥٤- ١٨٥٦) ، اما السلطات العثمانية ، فسارعت الى إصدار الخط الهمايوني عام ١٨٥٦م ، عساه يرفع نظمها الى مستوى العصر ، فتعاملها الدول الاوربية باحترام ، الا أن الضغوط الاوربية ، استمرت على ولايات الدولة العثمانية ، فضلا على حكومتها المركزية، وذلك بسبب تصاعد المصالح والاطماع الاوربية المتضاربة فيها(٤٩).

وجدت بعض الدول الكبرى في فتنة عام١٨٦٠م فرصة جديدة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية بالضعف الذي كانت عليه أجهزة الدولة العثمانية ، والتغلغل الواسع للدول الكبرى في أجزاء من أراضي الدولة العثمانية ، والقبول الذي حظيت به هذه

الدول من بعض الطوائف في لبنان، الذي كان له الأثر في زيادة التدخل الأوربـــي في هذه المسالة عامة وفي بلاد الشام خاصة(٥٠).

كما أن التنافس الدولي على النفوذ في لبنان، ولاسيما التنافس الأنكلو- فرنسي بالدرجة الأساس أجج الصراع الطائفي في لبنان من خلال مساندتهم لطائفة دون أخرى ، ودعمـــهم لها بشتى السبل لتعزيز نفوذهم ومكانتهم في لبنان ، على الرغم من أن هذا التنافس قد استطاع أن يؤخر انهيار الدولة العثمانية إذ أمد في عمرها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن الدور الاستعماري في لبنان اتخذ وجها تنصيريا ، من خلال الاعتماد على دعم القنصليات لتلك البعثات ( بدعوى حماية الاقليات المسيحية في الشرق) . أن تضارب مصالح هذه الدول واختلاف أهدافها السياسية والتنافس الاستعماري بمختلف أهدافه ، كانت من أهم العوامل التي أججت الصراع والمذابح والحروب الأهلية في لبنان، لقد كانت أطماع الدول الأوربية تحيط بالدولة العثمانية من كل جهاتها، فروسيا كانت تتطلع دائما إلى الوصول إلى البحر الأسود والمضائق لتصل من ورائها إلى البحر المتوسط وتستولي على (القسطنطينية)، لتكون وريثة في الإمبراطورية البيزنطية لحماية النصارى ، في حين سعت النمسا إلى إضعاف الدولة العثمانية والتوسع على حسابها في المجر والبلقان ، أما بريطانيا فكانت تتطلع نحو الخليج العربي للوصول بأقرب وقت إلى مستعمرتها الغالية (الهند) ، أما فرنسا فكانت تعتني بالمغرب العربي وتنافس بريطانيا على مصر والشام(٥١) .

وإذا انتقلنا إلى تطبيقات لتلك السياسات فان والي صيدا وفيق باشا لم يكن ليعين بشير احمد أبا اللمع في القائمقامية النصرانية عام ١٨٥٤م ، لولا حصوله على موافقة قنصلي بريطانيا وفرنسا، لأنهما يعتقدان أن بشير احمد هو ألا صلح من بين أبناء أسرة آل أبى اللمع لهذا المنصب على الرغم من انه كان غير مرغوب فيه من الموارنة والأرثدوكس الذين كانوا بدورهم يطمحون أن يسندوا القائمقامية إلى

ارثدوكسي ، فضلا عن معارضة آل خازن له بوصفه منافسا لطموحاتهم ،وتطلعهم للحصول على رئاسة القائمقامية(٥٢).

أما بريطانيا، فعندما رأت ميل القائمقام الجديد إلى فرنسا والنمسا من خلال تأييده للمذهب الكاثوليكي، وغض الطرف عن حوادث أساء فيها الموارنة إلى الارثدوكس وانتهاجه سياسة تأييد وخضوع قوية للاكليروس الماروني، ألقت ثقلها لصالح منافس جديد له يدعى بشير عساف أبو اللمع إذ رأت من اجل موازنة النفوذ الذي كان عليه القائمقام بشير احـــــمد إن تشكل تحالف بين مشايخ آل خازن وآل حبيش بالتعاون مع بشير عساف(٥٣).

ومهما كانت اوجه نشاط هاتين الدولتين الاستعماريتين المتنافستين ، فإن اهتزاز الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، في منطقة الجبل ، كان العامل الرئيس وراء فتح ابواب التدخل الخارجي وأهمها(٥٤):

١- توافر السلاح في ايدي اهل الجبل ، وتحوّل بيروت الى مركز نشاط للإتجار فيه.

٢- استخدام الفكر الديني في المنازعات المحلية ، مما يثير العامة.

٣- اسناد القيادات المحلية الى المتطرفين ، مما يعقد الموقف.

وكانت السلطات الحاكمة سواء القائمقاميتان او السلطات العثمانية ، هي المسؤولة عن تلافي مثل هذا الانفجار المتوقع بالعمل على اقتلاع جذور الفتنة ، قبل أن تتفرع ، ولكن كلاً من هاتين السلطتين كان يعوزها :

١- القوة المسلحة ، التي تمكنها من تنفيذ خطتها.

٢- الاحترام اللازم ، لكسب ثقة الناس ، إذ أظهر الصراع بين القائمقام الماروني ، بشير احمد والاقطاعيين الموارنة ، أن القائمقام ضعيف إزاء تفوق خصومه.

وكان والي صيدا ، خورشيد باشا محيطاً بما يدور في الجبل واراد التدخل في النزاع بين الفلاحين والمشايخ ، ولكنه خشي أن يتهمه الأوربيون بانتهاك الاستقلال الذاتي للجبل بتدخله في شؤونه ، وهكذا بدا القائمقام ووالي صيدا السلطتان

الشرعيتان ، عاجزتين عن حكم الموارنة وعلى العكس من ذلك كانت قائمقامية الدروز هادئة(٥٥).

**دور السلطة العثمانية في توتر العلاقة بين الدروز والموارنة**

تضمنت تقارير القناصل الاوربيين العديد من الاتهامات الموجهة الى الموظفين العثمانيين، بأنهم مسؤولون عن تزايد الأزمات بين الدروز والموارنة ، وبمعالتهم الموارنة معاملة غير طيبة ، كرد فعل للمشاعر الاسلامية الساخطة على النشاط التبشيري في البلاد العربية ، والتدخل الاوربي في مصلحة المسيحيين في الدولة العثمانية ، وكانت السلطات العثمانية ترى الازمات بين الفلاحين والإقطاعيين في القائمقامية المارونية ، دليلا على أن الحكم العثماني المباشر هو الحكم الملائم لهذه المنطقة(٥٦).

وزاد من تضجّر السلطات العثمانية من الموارنة من أن هؤلاء منذ خروج المصريين كانوا يكثرون الشكوى عندما تسعى الدولة بتحصيل الخراج من أهالي الجبل ، ويدعون الفقر والعوز ، والى تهديد الدولة بالعصيان ، ومن الطبيعي أن يجد الباب العالي هذا تطاولا وتمردا ينبغي قمعه بشدة. أن صدور خط همايون سنة ١٨٥٦ بمساواة المسلمين والمسيحيين من رعايا الدولة العثمانية في الحقوق والواجبات ، لم يترتب عليه الانقسام والفرقة بين المسلمين والنصارى وإيجاد جو من الشك والحقد والكره بينهم فحسب، بل أنه ايضا اوجد الضغينة في قلوب المسلمين على تقدمهم وسلطتهم ، ونفخ في صدور النصارى روح الاعتزاز والتطاول والتعنت(٥٧).

ماطل الاتراك في تنفيذ التنظيمات الخيرية والاصلاحات الموعودة ، فتألفت لجان مسيحية في بيروت وكسروان وزحلة ودير القمر غرضها تهيئة تحرير المسيحيين من حكم الاتراك ، وفي رسالة كتبها خوري ماروني الى طانيوس شاهين ما يشير الى مساندة الوكلاء الفرنسيين للموارنة وتدخلهم في شؤون الجبل قبل وقوع الحرب الاهلية.، وفيها تحذير على لسان القنصل الفرنسي لطانيوس شاهين وجماعته من

التسليم أو الهزيمة ، وحض على الحرب ضد المشايخ والعساكر العثمانية المرافقة لهم في عودتهم الى كسروان(٥٨).

كانت فرنسا تطمح إلى جعل لبنان منطقة لنفوذها، وفي سبيل تحقيق أهدافها أيدت مرشحين، لتولي منصب الإمارة على جبل لبنان، وليس على القائمقامية النصرانية فحسب، الأول هو يوسف كرم الذي كان مدعوما من مندوب فرنسا في اللجنة المسيو بيكلار مع بعض كبار ضباط الحملة العسكرية كالجنرال ويكرو ، في حين وجدت من مندوبي النمسا وروسيا فكرة تنصيب أحد الأمراء الشهابيين المرشحين من قائد الحملة العسكرية الفرنسي دوتبول لكن مندوب بريطانيا عارضها بشدة وعلى الرغم من محاولات الجنرال التقرب من اللاجئين النصارى في بيروت أن يكتبوا التماسات في تعيين المرشح الشهابي وعلى الرغم من تلقي المسيو بيكلار أمرا من حكومته تطلب فيها الانسجام مع آراء الجنرال العسكري دوتبول، وعلى الرغم من العراقيل التي وضعها الجنرال بوجه إدارة يوسف بك كرم المؤقتة للقائمقامية النصرانية ومنها الصدامات التي وقعت مع طانيوس شاهين في كسروان، فلم ينجح في فرض المرشح الشهابي لهذا المنصب، لان السياسة العثمانية استبعدت فكرة تتيح للشهابيين العودة واحياء الإمارة وبدأ فؤاد باشا بوضع العراقيل بوجه الجنرال الذي أراد إقناع بعض وجوه الدروز للتوقيع على عرائض مؤيدة للشهابيين ، إلا أن سياسته هذه أغضبت قائمقام النصارى يوسف بك كرم واراد الاستقالة (لكن ممثل فرنسا في اللجنة المسيو بيكلار أقنعه بالعدول عن ذلك لأنه إذا استقال فانه يترك فؤاد باشا أمر تعيين حاكم مكانه من صنائعه) (٥٩).

**التصادمات بين الموارنة والدروز**

وقعت التصادمات الاولى ، بين الموارنة والدروز قرب بيروت ، بينما كانت الجهود تكلل بالنجاح للتوفيق بين الفلاحين الثوار والإقطاعيين الموارنة ، وجاء في تقرير للقنصل الانكليزي ، مور ، الى السفير البريطاني في الاستانة في ٣١ مايس ١٨٦٠ : " إن القنال بدأ بهجوم فريق من مسيحي المتن على قريتي " صليما"

وقرنايل ، المختلطتي السكان ، وطردوا سكانهما من الدروز ..، أما الدروز فأغاروا على قرية بيت مري وأحرقوا دار الامير. وفي اليوم التالي ،أضرموا النار في عدة قرى ، في المتن وسهل بيروت ، واشترك الجنود الاتراك في السلب والنهب ، والاعتداء على المسيحيين ، وقد احرقت ايضاً دور الشهابين ، إن كل المتن وهو اكثر انحاء لبنان ثراء واكثرها سكانا ، قد أكلته نار المسيحيين والدروز(٦٠).

وإذا كانت المشاعر الطائفية المتأججة ، هي المسؤولة عن التصادم الطائفي ، فإن الصراع الطبقي كان مسؤولاً ،كذلك ، عن انتشار الصراع الطائفي ، فحينما تناهت أنباء الأزمة بين الفلاحين والإقطاعيين الموارنة الى اسماع الدروز في الشوف ، خشوا من ثورة مماثلة في منطقتهم ، وما لبثت العلاقات أن توترت بين الإقطاعيين الدروز ومن في مناطقهم من الموارنة ، الذين اصبحوا يتطلعون الى التخلص من القيود الإقطاعية ، والى اعلان ثورة فلاحية ضد الاستبداد الإقطاعي الدرزي(٦١).

بينما كان القناصل يحتجون بشدة على موقف خورشيد باشا ، والي صيدا ، السلبي ، احيانا ، والمعادي للمسحيين ، أحياناً أخرى ، كانت الجبهة المارونية تتدهور بسرعة ، بيد أن خورشيد باشا بادر الى حث الطرفين على وقف القتال ، ونجح في التوصل الى صلح وقعه عدد محدود من اعيان الطرفين في ٦ تموز ١٨٦٠، ينص على(٦٢):

١- وقف القتال من دون تأخير وعودة الوئام بين الطائفتين ، وعدم مطالبة أي طرف بتعويضات.

٢- احترام النظام الإداري المطبق في الجبل ، وكذلك احترام موظفي القائمقاميتين ، حتى يتأتى لهم القيام بواجبهم.

وهكذا يكون خورشيد باشا ، قد حرص على أن يحافظ على الوضع الرسمي القائم ، من دون أن يقدم على حل جذري للقضية ، إذ إنه لا يستطيع ذلك ، فضلا عن كونه متهماً بالمشاركة في تلك الاحداث الى جانب الدروز ، ولكن الحكومة

العثمانية كلفت وزير خارجيتها ، فؤاد باشا ، بأن يسرع على رأس جيش قوي الى السيطرة على الموقف(٦٣).

وما كان أرسال فؤاد باشا على عجل ، إلا احباطاً للحملة التي اعتزمت الدول الاوربية إرسالها الى الشام وهي خطة تزعمتها فرنسا ، وطرحتها بكل قوة على المجتمع الاوربي ، الذي كان يرحب بذلك الدور . وعلى الرغم من التباين في مواقف الدول الاوربية ، فإنها كانت متوافقة على ألا تعود السيطرة العثمانية المباشرة الى الجبل ، وانه لا بد من إجراء اوربي ضد المسلمين في الشام(٦٤).

وأجرت الدول الاوربية الكبرى مشاوراتها ( إنكلترا – فرنسا – روسيا – النمسا – بروسيا ) ، في شان الحملة العسكرية الفرنسية لتسكين الاحوال في الشام . وكانت مناورات بريطانيا ، خلال هذه المشاورات متمركزة في الحؤول دون حصول فرنسا على أي مكاسب تتأتى من جهدها العسكري في الشام ، ولذلك وافقت لندن للتحكم في عمل الحملة الفرنسية ، المزمع ارسالها الى الشام على(٦٥):

١- ان يكون استدعاؤها في حالة عجز القوات العثمانية ، تحت قيادة فؤاد باشا، عن السيطرة عن الموقف

٢- أن ترسل القوات الأوربية الى الشام بناءاً على اتفاقية دولية ، توقعها الدول الاوربية الكبرى.

٣- ألا تبقى القوات الاوربية ، التي تستخدم في تسكين الأمور في الشام اكثر من ستة أشهر، حتى لا تتحول تلك المساعدة العسكرية الى احتلال فرنسي.

وأدت المفاوضات في نهاية الامر الى اتفاق وقعته الدول الكبرى في شأن تحديد اسلوب عمل القوة الاوربية ( الفرنسية ) في الشام على النحو التالي(٦٦):

١- ارسال قوة اوربية الى الشام يكون نصف عديدها من الفرنسيين.

٢- اتفاق قائد الحملة ، عقب وصولها الى الشام ، مع القائد العثماني على اسلوب التحرك والعمل.

٣- تعهد الدول الاوربية الكبرى بدعم الحملة.

٤- بقاء الحملة في الشام ، لا يزيد على ستة اشهر ، على أن يقدم الباب العالي المساعدات والتسهيلات.

وما أن وصلت الحملة الفرنسية الى بيروت ، حتى بدأ قائدها بوفور اتصالاته مع فؤاد باشا في دمشق .، وسرعان ما دب الخلاف بين الرجلين ، إذ كان بوفور متعالياً، يتصرف وكانه اصبح صاحب الأمر والنهي في المنطقة ، وان على الجميع أن يطيعوا اوامره ، بمن فيهم وزير الخارجية العثماني نفسه ، فؤاد باشا ، بينما كان المطلوب ان ينسق عملياته مع الوزير العثماني ، فكان أن بدأ التصادم بينهما ، منذ البداية ، إذ عمل فؤاد باشا على أن يلتزم بوفور حدوده ، وأن يقنعه بأنه لا يعمل على أرض فرنسية ، فاقترح أن يتحرك القائد الفرنسي في ديار الموارنة فقط ، في حين يتحرك الوزير العثماني في ديار الدروز ، وكان فؤاد باشا يهدف من وراء ذلك الى(٦٧):

١- إبعاد الجيش الفرنسي عن التصادم مع الدروز ، حتى لا تشتعل الحرب الطائفية.

٢- قصر نشاط الجيش الفرنسي على ديار الموارنة.

وفي الخامس من تشرين الاول ١٨٦٠م ، شكلت لجنة دولية ، تمثل الدول الاوربية الكبرى : فرنسا وانكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا ، برئاسة فؤاد باشا ، مندوب السلطان العثماني ووزير خارجيته مهمتها التحقيق في " حوادث الستين" والحيلولة دون تجددها وراب الصدع بين طوائف جبل لبنان ووضع نظام جديد لحكمه(٦٨).

وبعد ان عقدت اللجنة عدة اجتماعات في بيروت والقسطنطينية ، درست خلالها مختلف الشؤون ، انتهت الى عدة قرارات كان أهمها الغاء نظام القائمقاميتين، ووضع نظامين لحكم جبل لبنان. تألفت احدهما من ٤٧ مادة والثاني من ١٧ مادة ، ثم رفعت الأمر الى الباب العالي وسفراء الدول الكبرى الخمس، في الاستانة للدراسة وإقرار الصلح(٦٣).

أقر النظام الجديد ، بعد تداول سفراء الدول الكبرى الخمس ، مع الباب العالي وهو يقضي بإنشاء نظام حكم جديد في جبل لبنان ، يعيد تنظيم إدارة الجبل لمدة ثلاث سنوات على سبيل الاختيار ، ثم جرى تعديله عام ١٨٦٤م ، وبموجب هذا النظام ، تولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي نصبه الباب العالي وهو المسؤول امامه مباشرة ، وتولى السلطة التنفيذية كاملة . وكان من اختصاصه تعيين القضاة ، ومأموري الإدارة المحلية ، ومن حقه رئاسة المجلس إداري ، الذي تألف من اثني عشر عضواً ، بمعدل اثنين لكل من الموارنة والدروز والكاثوليك والارثوذكس والشيعة والمسلمين، وقد تولى هذا المجلس توزيع الضرائب وبيان الوارد والمنصرف وابداء الراي في المسائل التي كان يعرضها المتصرف عليه(٦٩).

**الخاتمة**

كانت فرنسا قد بلغت من المكانة مبلغا عظيماً ، وما فتيء امبراطورها نابليون الثالث
( ١٨٥٢– ١٨٧٠) يطمع في ضم جبل لبنان الى ملكه ، مستنداً الى وجود الطائفة المارونية الشديدة التعلق بفرنسا ، وراح العملاء الفرنسيون يبثون روح الشقاء والنزاع بين سكان الجبل ، لعل لهم وقوع الفتنة بين الدروز والموارنة سبيلا الى بسط سيطرتهم على جبل لبنان، وأصبح الموارنة يجاهرون بالانتماء الى الدولة الفرنسية ، مما اضطر الدولة العثمانية الى مقابلة السياسة الفرنسية في جبل لبنان ، فجعلت تهتم بالدروز وتختصهم بالنعم حتى غدت على ثقة تامة من اخلاصهم ، ومن هنا بدأت المنافسة بين الدروز والموارنة تتعاظم وتتفاقم ، وكذلك فشل نظام شكيب افندي في تحقيق النجاح المرجو منه ، فإن مبالغة هذا النظام في الفصل بين الدروز والموارنة فسح المجال للفوضى والدسائس .

ان طبيعة الارض اللبنانية ، جعلت من جبالها ملجأ لكثير من الاقليات الدينية ، التي عمدت الى التقوقع على نفسها ، بعيدا عن هذا الحكم أو ذاك ، إلا أن التنوع

الطائفي على ما أنطوى عليه من اختلافات مذهبية ، لم يمنع من نشـــوء زعامـــات إقطاعية ، قادت تجمعات طائفية مختلفة ، مما جعل الطابع الاقتصادي – الاجتماعي يتعدى الحدود الطائفية ، وهو ما كان يؤدي إليه تنافس الأمراء وكبار المشايخ وهو ما كان يتأكد ، كذلك ، حين يتضامن الزعماء الإقطاعيون من اجل مواجهـــة عـــدو مشترك ، كلما أتحد الفلاحون ، من دروز ومسيحيين ومسلمين ، دفاعا عن قضـــية اقطاعية .

غير ان ذلك كان يمثل ظواهر اجتماعية طارئة، إذ استمرت كل طائفة، دينية أو مذهبية تعيش بمعزل عن الأخرى، واشتد التعصب الطائفي، حتى جنحت كل طائفة الى التطرف، فضلا عن ازدياد المفاهيم الطائفية، ولدى انتقال المفاهيم الطائفية الـــى الصراع الطبقي ، في ظل الاقطاع ، بدأت الدول الاجنبية تتدخل في شؤون لبنـــان الداخلية معتمدة على الطائفية ، سبيلا الى تحقيق مآربهـــا ، خاصـــة أن الأصـــول الإقطاعية تأثرت تأثرا كبيراً بتمتع كل منطقة بمناعة طبيعية ، تجعلها تشكل ما يشبه الوطن المحلي الصغير.

**الهوامش**

١- عبد العزيز سليمان نوار، تطور لبنان السياسي والاجتماعي منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى أواخر الحكم المصري سنة ١٨٤٠م، في جمال زكريا قاسم: الأزمة اللبنانية، معهد البحـــوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٩.

٢- حسين كامل، طائفة الدروز تاريخها وعقائدها ، دار المعارف للطباعـــة،القاهرة،١٩٦٠، ص١٧٥.

٣- المصدر نفسه، ص١٧٦.

٤- عبد العزيز سليمان نوار، مصدر سابق، ص١١.

٥- فيليب حتى، لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمـــة أنيس فريحة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٩، ص ١٢٧.

٦- المصدر نفسه ، ص١٢٨.

٧- عبد العزيز سليمان نوار، مصدر سابق ، ص١٣.

٨- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، ١٩٧٦، ص١٠٢

٩- فيليب حتي ، مصدر سابق، ١٢٩.

١٠- المصدر نفسه ، ص١٢٩.

١١- حيدر الشهابي ، لبنان في عهد الامراء الشهابين ، مطبعة الحكومة اللبنانية ، بيروت ،١٩٣٣، ص٦٢.

١٢- عمر عبد العزيز عمر، مصدر سابق ، ص١٠٥.

١٣- طنوس الشدياق، اخبار الاعيان في جبل لبنان، مكتبة العرفان، بيروت، ١٩٥ ،ص١٥٦.

١٤- حيدر الشهابي ، مصدر سابق، ص٦٤.

١٥- لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان (١٨٦١- ١٩١٨) منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٦٧، ص٤٥.

١٦- المصدر نفسه ، ص٤٦.

١٧- سميليا نسكايا ، الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ترجمة عدنان جاموس ، دار الغرابي ، بيروت ، ١٩٧٣، ص٧٤.

١٨- طنوس الشدياق، مصدر سابق، ص١٥٨

١٩- سميليا نسكايا ، مصدر سابق ، ص٧٧.

٢٠- لحد خاطر ، مصدر سابق ،ص٤٨.

٢١- عبد العزيز سليمان نوار، وثائق اساسية في تاريخ لبنان الحديث ، جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٤، ص٣٨.

٢٢- حيدر الشهابي ، مصدر سابق، ص٦٧.

٢٣- يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،١٩٦٤، ص٤٧.

٢٤- عبد العزيز سليمان نوار، وثائق اساسية في تاريخ لبنان الحديث، مصدر سابق، ٤١.

٢٥- يوسف الحكيم ، مصدر سابق، ص٥١.

٢٦- نقولا زياد ، ابعاد التاريخ اللبناني الحديث ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢، ص٨٧.

٢٧- محمد علي القوزي، الثورات في جبل لبنان من ١٨٤٠ – ١٨٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧، ص٦٦.

٢٨- المصدر نفسه ، ص٦٧.

٢٩- فواز طرابلس، تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٥.

٣٠- المصدر نفسه ، ص٧٧.

٣١- محمد علي القوزي، مصدر سابق، ص٧١.

٣٢- فواز طرابلس، مصدر سابق، ص٧٧.

٣٣- يوسف الحكيم، مصدر سابق ، ص٥٥.

٣٤- طنوس الشدياق، مصدر سابق ، ص٦٧.

٣٥- محمد علي القوزي ، مصدر سابق، ص٧٤.

٣٦- حسين كامل ، مصدر سابق، ص١٧٧

٣٧- ستيفن هامسلي، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، دار الحقيقة بيروت، ١٩٧٨، ص٢٧٥.

٣٨- احمد طربين، لبنان في عهد المتصرفية الى بداية الانتداب ( ١٨٦١-١٩٢٠) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٧.

٣٩- ستيفن هامسلي ، مصدر سابق ، ٢٧٦.

٤٠- عبد العزيز سليمان نوار، وثائق اساسية في تاريخ لبنان الحديث، مصدر سابق، ص٤١.

٤١- احمد طربين ، مصدر سابق ، ص١٨.

٤٢- رياض غنام ،المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الامير بشير الثاني ونظام القائمقاميتين ١٨٦١-١٧٨٨ ، مكتبة بيسان، بيروت،١٩٨٨، ص١٧٧.

٤٣- فواز طرابلس ، مصدر سابق ، ص٨٩.

٤٤- نسيب نكد ، الامارة الشهابية والاقطاعيون الدروز، دار النهار للنشر ، بيروت،٢٠٠٤ ،ص١٦٢.

٤٥- احمد طربين ، مصدر سابق ، ص٢١.

٤٦- رياض غنام ، مصدر سابق ، ص١٧٨.

٤٧- لحد خاطر ، مصدر سابق ، ص ٥٥.

٤٨- نسيب نكد ، مصدر سابق ، ص١٦٤.

٤٩- احمد طربين ، مصدر سابق، ص٢٨.

٥٠- محمد عبد الرؤوف سليم، متصرفية لبنان، في: جمال زكريا قاسم، الأزمة اللبنانية البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٣٠.

٥١- طنوس الشدياق، مصدر سابق ، ص٧٣.
٥٢- نسيب نكد ، مصدر سابق، ص١٦٦
٥٣- سميليا نسكايا ، مصدر سابق ، ص ٨٤.
٥٤- حيدر الشهابي ، مصدر سابق ٩١.
٥٥- محمد عبد الرؤف سليم ، مصدر سابق، ص١٣٣.
٥٦- ستيفن هامسلي ، مصدر سابق ، ٢٧٨.
٥٧- محمد علي القوزي، مصدر سابق ، ص ٨٥.
٥٨- محمد عبد الرؤوف سليم، مصدر سابق ، ص١٣٧.
٥٩- هنري غيز، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف قرن، ترجمة مارون عبود، دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٩، ص٦٩.
٦٠- المصدر نفسه ، ص٧٢.
٦١- احمد طربين ، ازمة الحكم في جبل لبنان ، دار اليقظة ، دمشق ، ص٤١.
٦٢- المصدر نفسه ، ص٤٤.
٦٣- محمد عبد الرؤوف سليم ، مصدر سابق، ص١٤١.
٦٤- احمد طربين ، ازمة الحكم في جبل لبنان، مصدر سابق ، ص٥١.
٦٥- رياض غنام ، مصدر سابق، ص١٧٩.
٦٦- مسعود ظاهر، مصدر سابق ، ص٦٦.
٦٧- عبد العزيز سليمان نوار، تطور لبنان السياسي والاجتماعي ، مصدر سابق ، ص٣٣.
٦٨- فيليب حتي ، مصدر سابق، ص١٣٣.
٦٩- محمد عبد الرؤوف سليم، مصدر سابق، ص١٤٤.